مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي، م٣، ص ص ٨١-٩٩ (١٤١١هـ/١٩٩١م)

عرض لكتاب

السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم

تأليف/ محمد عبد المنعم عفر

الناشر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م -٥٣٢ صفحة

عرض: محمد فتحي صقر

أستاذ بقسم الاقتصاد - جامعة القاهرة

١ - التعريف بالكتاب وأهدافه

استهدف الكتاب -كما ورد في مقدمته- "محاولة التوصل إلى معالم واضحة ومحددة للسياسات الاقتصادية والشرعية في الإسلام، تنبع من النظام الاقتصادي الإسلامي، وتستمد أصولها من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ واجتهادات الفقهاء التي تتفق مع أصول الإسلام وقواعده، وذلك في إطار من الدراسات الاقتصادية والعرض العلمي الحديث مع مقابلتها بالسياسات الاقتصادية السائدة، بما يحقق خدمة جليلة للعلم والعالم الإسلامي، ويمكن هذا العالم من حل مشاكله وتحقيق تقدمه بأفضل وأنسب السبل وأكثرها نفعًا.

وقد قسم المؤلف الكتاب إلى ستة أبواب، و ١٩ فصلاً، فتناول في **الباب الأول**، مفاهيم أساسية في السياسة الاقتصادية، وفي **الباب الثاني** سياسات المنافسة والعمل والاستهلاك، وفي **الباب الثالث** سياسات الملكية والدخل، وفي **الباب الرابع** الأخوة الإسلامية في المجتمع والسياسات القائمة عليها، وفي **الباب الخامس**، سياسات علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار، وفي **الباب السادس** سياسات الاستثمار والنمو والتقدم.

٢ - أهمية موضوع الكتاب

يتناول الكتاب موضوعًا له أهمية متزايدة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، خاصة في السنوات الأخيرة، التي تعاني فيها مختلف بلدان العالم من مشاكل اقتصادية حادة مثل التضخم والركود الاقتصادي والبطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي... الخ، والتي تستلزم الأخذ بسياسات اقتصادية تستهدف معالجة تلك المشكلات أو الحد من تفاقمها.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك ندرة شديدة في الكتابات التي تتعرض لموضوع السياسات الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، رغم أهميته المتزايدة بالنسبة لبلدان العالم الإسلامي التي تسعى لتنظيم اقتصادياتها على أساس الالتزام بالمنبع الإسلامي وتنظيمه للحياة بصفة عامة، وللجانب الاقتصادي منها بصفة خاصة، بعد أن أوضحت تجارب التنمية فشل نظريات وأساليب التنمية المستوردة في تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود للمجتمعات الإسلامية.

٣ - تقييم لأهم المحتويات والنتائج التي توصل إليها الكتاب

عرض المؤلف في **الباب الأول** المفاهيم الأساسية في السياسات الاقتصادية، فتناول مفهوم السياسة الاقتصادية وأدواتها وأهدافها واختلافها من نظام اقتصادي لآخر، وعلاقة السياسة الاقتصادية بالنظريات الاقتصادية وبالسياسة العامة، ثم هيكل السياسة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة، وعرض صلة السياسة الاقتصادية بالسياسة الشرعية، واعتبر أن السياسة الاقتصادية تمثل جزءًا من السياسة الشرعية يتعلق بالجوانب الاقتصادية، بحيث تستهدف تحقيق مقاصد الشريعة في جانب النشاط الاقتصادي، وقسم أنواع السياسات الاقتصادية في الإسلام إلى أنواع أربعة هي: سياسة المحافظة على الحرية والمنافسة، وسياسات الملكية وعدالة التوزيع، وسياسات الاستقرار، وسياسة التنمية والمحافظة على الموارد.

وقد قدم المؤلف في **الفصل الأول** تعريفًا جيدًا لمفهوم السياسة الاقتصادية ومكوناتها وأساليبها، وأكد على أهمية الارتباط والتكامل والتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية المستخدمة، وأوضح العلاقة بين النظام الاقتصادي للدولة والسياسات الاقتصادية، باعتبار أن النظام الاقتصادي هو الذي يحدد الأهداف الرئيسة للسياسات الاقتصادية وحدودها...، كما أكد المؤلف على اختلاف السياسات الاقتصادية باختلاف ظروف كل مجتمع وطبيعة وحجم مشاكله حتى مع تشابه النظم الاقتصادية لتلك المجتمعات.

وقد تضمن الفصل نتيجة هامة هي "أن السياسات الاقتصادية في الإسلام ترتكز على قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي"، (الجمع بين الحرية الفردية المقيدة، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضمان التوافق بين مصلحة الفرد والجماعة -تزاوج الملكية الفردية والملكية العامة- المنافسة التامة)، مؤكدًا على تميز السياسات الاقتصادية في الإسلام عن المستخدمة في المجتمعات الأخرى ذات الأنظمة المختلفة.

احتوى **الفصل الثاني** من هذا الباب على تصنيف تفصيلي لأهداف السياسة الاقتصادية إلى أهداف أولية وأهداف ثانوية...، وذلك دون وجود تحليل على نفس المستوى من وجهة النظر الإسلامية، هل هذا التصنيف للأهداف والأدوات من وجهة نظر وضعية هو نفس التصنيف للأهداف والأدوات من وجهة النظر الإسلامية؟ هذا السؤال وتلك المقابلة لم يتناولها المؤلف في هذا الفصل. وبصفة عامة، يمكن القول بأن المنهجية المتبعة في التناول كانت وصفية و لم نجد تحليلاً مناظرًا لها من وجهة النظر الإسلامية، وذلك على الأقل على المستوى التجميعي الوارد بجدول (٧)، صفحة (٣٨) لإبراز التقارب أو الاختلاف أو التمايز بين هيكل وعناصر السياسة الاقتصادية في الإسلام وفي النظم الوضعية. وعندما عرض المؤلف لمجالات السياسة العامة في الإسلام ومنها السياسة الاقتصادية، وذلك في صفحة (٥١) لم يشر إطلاقًا إلى الفروق بينها وبين السياسات الاقتصادية في النظم الوضعية وإن كان تعرض لبعض منها في فصول لاحقة من الكتاب.

وترد على هذا الباب بعض ملاحظات، نذكر أهمها فيما يلي:

* يذكر المؤلف في صفحة (١٥)، أن الكتاب يجري محاولة لتلمس السياسات الاقتصادية في الإسلام مرتبة ومبوبة تبعًا لبعض الإجتهادات العلمية... مع مقارنتها بالسياسات الاقتصادية السائدة، ومع ذلك اقتصر الكتاب على طبيعة وأدوات السياسات الاقتصادية في النظم الرأسمالية دون ذكر طبيعة السياسات الاقتصادية في الدول ذات المذهب الاشتراكي، خاصة وأن التجارب العملية المعاصرة، أكدت فشل تلك السياسات في تحقيق التقدم والرفاهية لمجتمعاتها، ولاشك أن عرض هذه السياسات وتحليلها من وجهة النظر المقارنة يعكس مزية لصالح السياسات الاقتصادية في الإسلام كان من الأجدر التنويه عنها.

وفي **الباب الثاني** تناول المؤلف سياسات المنافسة والمنظمات الاقتصادية والعمل والاستهلاك، وخصص لكل منها فصلاً، فتناول في **الفصل الأول** سياسات تنظيم المنافسة وخلص فيه إلى أن

المنافسة في الإسلام لها قواعدها التي تعطي المجتمع الحق في التدخل في التعامل لضمان سيادتها وعدم الانحراف عنها، ولعلاج ما ينشأ عنها من مشكلات وضمان حقوق أطراف التعامل، وفي **الفصل الثاني** الخاص بسياسات المنظمات الاقتصادية، خلص منه إلى أن الإسلام لا يضع قيودًا على المنشآت الاقتصادية تتعلق بحجمها أو مداها، كما لا يحدد لهذه المنشآت أشكالاً معينة، إذ يعد تنظيم هذه المنشآت من الأمور التي ترجع إلى ظروف المجتمع واحتياجاته، وفي **الفصل الثالث** عرض سياسة العمل، وتناول فيه المؤلف أهمية العمل في الإسلام والاعتماد على الكفاءة في إسناد العمل وعدالة الأجر للعامل ورعايته وتوفير الحوافز، وضرورة التخصص وتوفير مراكز التدريب والبحث العلمي، وبعض شروط وأحكام تولي الأعمال العامة، وأخيرًا فروض الكفاية في الصناعات والحرف المطلوبة للمجتمع، وفي **الفصل الرابع** من الباب عرض سياسات الاستهلاك وترشيد الإنفاق في الإسلام بالحض على الاعتدال والتوسط وتحديد أولويات البنيان الاستهلاكي للفرد والمجتمع، واعتماد الإسلام في تنظيم الاستهلاك على عقيدة الفرد والتزامه السلوكي، ثم على قيام أولي الأمر بدعوة الأفراد إليها ومتابعة تنفيذهم لها.

ويلاحظ من عرض محتويات الباب والنتائج التي خلص إليها المؤلف، أنها تعتبر -في غالبيتها- من قبيل المبادئ العامة التي لا خلاف عليها، وقد أرجأ الكاتب عرض أدوات السياسات الاقتصادية المناظرة للقضايا المثارة للأبواب التالية، وإن لم يشر إلى ذلك في سياق العرض.

ومما يرد على هذا الباب عدم وضوح مفاهيم المنافسة السوقية، حيث يشير المؤلف (في صفحة ٥٩) إلى وجود صور مختلفة للمنافسة، منها المنافسة الحرة أو التامة، والمنافسة غير التامة، والمنافسة الفعالة أو العملية، والمنافسة غير العادلة، وقد جرت العادة في الأدب الاقتصادي على التمييز بين صورتي المنافسة الكاملة وغير الكاملة، واعتبار الصيغ المشار إليها بالكتاب مجرد وصف لدرجة كفاءة وفاعلية المنافسة القائمة. وكذلك يوجد لبس في مفهوم المنافسة الحرة الواردة بالكتاب رغم استقرار هذا المفهوم في الأدب الاقتصادي بشروط محددة (كثرة عدد المتعاملين في السوق، التجانس التام للسلعة، حرية الدخول والخروج للمشروعات، عدم التدخل الحكومي في السوق)، ويشترط لتحول المنافسة الحرة إلى منافسة كاملة إضافة شرطين آخرين، هما: حرية الانتقال لعناصر الإنتاج في السوق دون قيود، والعلم التام بأحوال السوق.

وهذا هو الفرق في الأدب الاقتصادي بين المنافسة الحرة والكاملة، بينما ذكر الكاتب في صفحة (٦٠) بأن مفهوم المنافسة الحرة غير محدد وغير واضح، ويثير الالتباس لشموله كلاً من المنافسة التامة والمنافسة الاحتكارية، وهو تعبير غير دقيق.

ويتأكد عدم وضوح المعنى ووجود لبس في مفهوم المنافسة الكاملة الوارد بالكتاب، ما جاء بصفحة (٦٦) من أنه في ظل المنافسة الكاملة لا تنتقل عناصر الإنتاج بسهولة وبسرعة استجابة لتغير الطلب على المنتجات من صناعة لأخرى... "وهذا غير صحيح، والصواب أنه في ظل المنافسة الكاملة تتوافر حرية الانتقال لعناصر الإنتاج بين الأنشطة والصناعات في السوق بينما لا تتوافر هذه الحرية في الانتقال لعناصر الإنتاج في حالة المنافسة الحرة.

ومن ناحية أخرى، ينتقد الكتاب في صفحة (٦٣) المنافسة على أساس أنها "تتضمن أساليب الدعاية والإعلان، وما تقوم عليه من فقد وسوء استخدام في الموارد وانحراف جهاز الإنتاج عن الإنتاج الأمثل والمناسب للاحتياجات الفعلية للمجتمع، واتجاهه نحو توفير الكماليات"، وذلك رغم أن المنافسة الكاملة تنتفي فيها الحاجة إلى الدعاية والإعلان، لتوافر العلم التام لدى المتعاملين في السوق، والتجانس الكامل للسلعة....، ولهذا فالصحيح أن الحاجة إلى أساليب الدعاية والإعلان، ومن ثم آثارها السلبية على التخصيص الأمثل للموارد، تكون واردة في حالة المنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة، وليس في حالة المنافسة الكاملة.

خصص المؤلف **الفصل الثاني** من الباب لسياسات المنظمات الاقتصادية، ولم يتعد عدد صفحاته خمس صفحات تناولت الموضوع بطريقة عمومية وموجزة، في حين أن هذا الفصل يتضمن موضوعات تكتسب أهمية متزايدة مثل موقف الإسلام من النقابات واتحادات المنتجين، والتعرف على كيفية تنظيم دورها والضوابط الواردة على حركتها، وهل تلقى تحفيزًا في التصور الإسلامي أم ترد عليها قيود ومحددات؟، وما طبيعة وأدوات هذه المحفزات أو القيود... إلى غير ذلك من جوانب هذا الموضوع الهام، وهو ما خلا منه الفصل واقتصر التناول على عبارات عامة مثل "ولا يضع الإسلام قيودًا على المنشآت الاقتصادية تتعلق بحجمها أو مداها (ص١٠٠) أو في الإسلام، نجد قواعد مناسبة لتوزيع الدخل وإجراءات تصحيحية لهذا التوزيع... (ص١٠١) دون عرض لهذه القواعد وتلك الإجراءات.

تناول المؤلف في **الباب الثالث** سياسات الملكية والدخل في الإسلام، وذلك في فصول ثلاثة، **الفصل الأول** دراسة العقود الشرعية باعتبارها أساس التعاقدات والاتفاقات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، وفي **الفصل الثاني** عرض لتنظيم الإسلام لدخول عناصر الإنتاج، وفي **الفصل الثالث** تناول المؤلف توزيع الملكية وسياسات المرافق العامة.

وقد خلص المؤلف في هذا الباب إلى مجموعة من النتائج أو التوصيات تتعلق بسياسات الملكية والدخل، أهمها أن الإسلام يضع القواعد لاكتساب الملكية والثروة ولتوزيعها ومنع تركيزها، ويؤكد على الملكية العامة للثروات الطبيعية والمرافق العامة وبعض الضروريات، حتى يتيحها للأفراد دون استغلال، كما يرتب الإسلام على الملكية والدخل حقوقًا للفقراء والمحتاجين، علاوة على قيام الدولة والمجتمع بالإنفاق الواسع على التعليم والصحة والمرافق العامة وتأمين الضروريات، وتحقيق عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع دون تقييد للملكية الفردية أو إلغاء الحوافز أمام الأفراد.

وبالنسبة للأجر فقد استخلص المؤلف أن العامل –في الإسلام– يحصل على مقابل جهوده الإنتاجية، إما في صورة أجر محدد أو نسبة من الناتج أو صافي العائد، وينبغي تبيان الأجر للعامل وقت العقد، وفي حالة العمل لدى الجهات الحكومية وهيئاتها، فإن الأجر يحدد بالحد الأدنى المطلوب لمستوى معيشة العامل (حد الكفاية)، ومن جهة أخرى، يرتبط الأجر بالجهد المبذول في الإنتاج وكفاءة العامل، كما يؤكد المؤلف على أن الأصل في تحديد الأجر للقطاع الخاص يكون من خلال عوامل السوق الحرة البعيدة عن كل مؤثرات على السعر، وأورد آراء بعض العلماء في تقرير حق الملكية للعامل في القطاع الخاص، ورجح المؤلف تحقيق ذلك من خلال الزكاة والصدقات وما تخصصه الدولة كالضمان الاجتماعي، وليس من خلال إجبار القطاع الخاص على دفع أجرة تزيد عن إنتاجية العامل إذا كانت هذه الإنتاجية تقل عن حد الكفاية، وهو رأي صائب تمامًا يبرز دور الدولة الرائد ومسؤوليتها المطلقة في توفير حد الكفاية للمواطنين.

وبالنسبة للربح، فقد ذكر المؤلف أن الإسلام يبيح الربح كعائد للتنظيم، لتقديره لكل جهد يبذل في سبيل الإنتاج وتنميته، إلا أنه يضع من القواعد ما يضمن عدم تجاوزه لحدود معينة تضر بتنمية موارد المجتمع وحسن استغلالها، مثل منع الاحتكار واستغلال النفوذ السياسي والغش في المعاملات، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الربح هو حصة المنظم المشارك في الإنتاج مع رأس المال في إجمالي العائد المحقق من المشاركة في النشاط، وليس مجرد رصيد تبقى من الإيرادات الكلية بعد خصم نفقات الإنتاج بما فيها الأجور والريع والفوائد، كما هو الحال في النظم الرأسمالية.

وفي مجال المرافق العامة، حدد المؤلف نطاق الملكية العامة في مصادر الثروة المائية والمراعي الطبيعية ومصادر الطاقة وغيرها من المنافع العامة، بحيث تتولى الدولة إدارتها لصالح المجتمع ككل، وكذلك حدد المؤلف مجال تدخل الدولة في الملكية الفردية والتي اشتملت على اكتساب الملكية الفردية بطرق غير مشروعة، ووجود حقوق على الملكية للغير وأحوال إساءة التصرف في الملكية، وفي الجنايات التي تستدعي عقوبات مالية....، كما بين أشكال التدخل التي تكفل تحقيق العدل في أداء الأمانات وجباية الزكاة واستيفاء الحقوق الناتجة عن المعاملات وحقوق المحتاجين وواجبات الجهاد، ثم الضرائب في أحوال عدم كفاية موارد الزكاة والصدقات التطوعية وموارد المشروعات العامة للدولة، وبعد استيفاء ضغط النفقات والمصروفات العامة للدولة والقروض المتحصل عليها من الأفراد والمشروعات الخاصة والمؤسسات المالية المصرفية وغيرها، وهذا قول دقيق من المؤلف، يبرز الضوابط التي كفلها الإسلام لمنع إسراف الدولة في فرض الضرائب لتوفير الموارد المالية بصرف النظر عن تأثير ذلك على حافز الإنتاجية والاستثمار، ويعني ما تقدم، في تقديرنا أن الضرائب تمثل الملجأ الأخير عندما تستنفذ كافة مصادر التمويل الأخرى، وكل أوجه ترشيد الإنفاق العام، ويستطرد المؤلف لتأكيد نفس الفكرة السابقة ببيان ضرورة تقييد حصيلة الضرائب بما يخدم الإنفاق في وجوه محددة، حيث ذكر رأي أغلب الفقهاء في تقييد الضرائب بما يحتاجه الإنفاق على رعاية المحتاجين والجهاد في سبيل الله فقط، أما غير ذلك من أبواب الإنفاق العام كمشروعات وخطط التنمية العامة للاقتصاد، فإنه يمكن القيام بها من خلال المشروع الخاص أو المشروعات المشتركة، وهناك وسائل عديدة لتشجيع الأفراد والمؤسسات المالية على ذلك بالحوافز، ثم أضاف المؤلف أنه "لا تقتصر شروط فرض الضرائب على ما سبق من وجود حاجة حقيقية تتعلق برعاية المحتاجين أو الجهاد في سبيل الله بل إنه يتعين العدالة في توزيع أعبائها بين المكلفين، وأن تتم الموافقة على الضرائب من خلال أهل الاختصاص والمشورة" (صفحة ٢٢٨).

وتناول المؤلف حالات النزع والمصادرة للملكية والغرامات المالية، مبينًا أنها لا تجوز في غير حالات الإضرار بالغير أو استحقاق عقوبة بذلك، أو برضا صاحب الملكية واختياره وفعله، وذكر الإجماع في ذلك عن الشافعي، ويستثنى من ذلك الشفعة وحالات نزع الملكية للمصلحة العامة مع التعويض العادل، وبيع السلع المحتكرة بسعر السوق.

وفي تقديرنا، أن هذا الفصل من أحسن فصول الكتاب، حيث عرض المؤلف موضوع المرافق العامة محددًا مجالها ونطاقها في الاحتياجات الضرورية ومجال الثروات الطبيعية، وصور تدخل الدولة

في الملكية الفردية وضوابطها من حيث العدل وصيانة الحقوق ومنع الظلم والتعدي، وبين أحوال ذلك بالتفصيل، وذكر آراء الفقهاء مستدلاً بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، كما حدد موارد الدولة المالية، وحالات وشروط فرض الضرائب... الخ.

ويلاحظ أن المؤلف أورد فصلاً كاملاً عن العقود المالية، وفي رأينا أن هذا الفصل جاء بصورة مفصلة بعض الشيء، وعلى نحو لا يرتبط بوجه مباشر بموضوع التوزيع.

بالاضافة إلى أنه فيما يتعلق بعلاقة المصرف بأموال المودعين، كيّف المؤلف هذه العلاقة في إطار مفهوم الأجير المشترك واعتبر المصرف بناء على ذلك ضامنًا للأموال المودعة لديه (صفحة ١٦٣)، وقد استند في هذا الرأي إلى ما ورد ببحث د/سامي حمود "تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية"، ونعتقد أن الرأي المقدم يحتاج إلى مزيد من التمحيص وتدعيمه بالأدلة الفقهية على مشروعيته وعمومية تطبيق هذه الحالة الخاصة (الأجير المشترك) على أعمال المصرف الإسلامي وعلاقته بأموال المودعين لديه.

وثمة ملاحظة أخرى خاصة بالموارد المالية للدولة الإسلامية، التي أوردها المؤلف في هذا الباب، وكان من الأفضل إدراجها في **الباب الخامس** الذي يختص بموضوع السياسات المالية في الإسلام. والملاحظ أيضًا أن المؤلف كرر الإشارة في أكثر من موضع في نفس الباب لنفس مجموعة المبادئ العامة التي تنظم الملكية وتوزيع الدخل في النظم الرأسمالية والاشتراكية، وكان من الممكن الاكتفاء بالعرض الوارد في بداية الباب، ومن ثم تفادي التكرار.

أما **الباب الرابع**، فقد خصصه المؤلف لموضوع الأخوة الإسلامية في المجال الاقتصادي وسياساتها الداخلية والخارجية، وذلك في فصلين، يتناول أولهما، أثر الأخوة الإسلامية على أفراد المجتمع الواحد، ويتناول ثانيهما، الأخوة الإسلامية على المستوى الدولي والسياسة الخارجية، ولقد أبرز المؤلف الواجبات على الفرد المسلم تجاه إخوانه في قسمين: **الواجبات المالية** ممثلة في الزكاة وحق الجار والضيف وصلة الأرحام والإعطاء في النائبة، و**الواجبات المنفعية** في شكل منافع بدنية ومنافع الأعيان، كما بين المؤلف في هذا الباب أهمية الزكاة والصدقات في توفير موارد للدولة وحدد أوجه إنفاقها فيما يحقق الصالح العام للمسلمين ويوفر حد الكفاية للمحتاجين.

أما **الفصل الثاني** الخاص بعلاقة الأخوة الإسلامية بالسياسات الخارجية، فقد جاء عرضه قاصرًا إلى حد كبير وفي شكل عموميات، حيث لم يعرض المؤلف السياسات المعنية بذلك على مستوى الدول من وجهة النظر الإسلامية.

وكان من الممكن الاسترشاد بسياسات التجارة الدولية وسياسات الاستثمار والتوظف في هذا الشأن، وغيرها من السياسات التي تسهم بالفعل في تحقيق التكافل والتكامل بين اقتصاديات العالم الإسلامي، وفي ازدهار مجتمعاتها، وكان من الممكن أيضًا دمج هذا الفصل مع الفصل الأخير من الباب السادس الخاص بالسياسات التجارية، والذي يشير فيه المؤلف إلى بعض السياسات الواجبة الإتباع لتدعيم التعاون فيما بين الدول الإسلامية، ولاسيما وأن هناك بعض الفقرات تكرر ذكرها بالحرف الواحد في كل من الفصلين (الصفحات ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠ من الفصل الثاني للباب الرابع، وردت بكاملها في الصفحات ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤ من الفصل الرابع للباب السادس).

تناول المؤلف في **الباب الخامس** سياسات علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار، حيث أوضح أن أهم أسباب حدوث الدورات هي الأسباب النقدية، والأسباب النفسية، وتغيرات الاستهلاك والادخار والاستثمار، وجميع هذه الأسباب لا توجد في الاقتصاد الإسلامي حيث لا مجال لخلق النقود من قبل الجهاز المصرفي إلا لأسباب تجيزها الدولة وتسمح بها، لأن عرض النقود محكوم بحجم الناتج القومي، ولا مجال كذلك لتغيرات نفسية ضارة بالإنتاج وبالاستثمار، فالتشاؤم غير قائم تقريبًا، فالزكاة للغارمين وللفقراء تعوضهم، وإنظار المعسرين والتجاوز عن ديونهم قائم في المجتمع مما يقلل الإحباطات النفسية... كما أن نظام المضاربة في الاستثمار يجعل كلاً من الممولين والمنتجين مشتركين معًا في القرارات الإنتاجية، ويجعل هناك حاجة لدى الممولين لتوقع الطلب، وبالنسبة للأسباب المتعلقة بالادخار والاستهلاك والاستثمار، فإنه في اقتصاد إسلامي يزداد الميل للاستهلاك نتيجة الزكاة، وتوزيعها على الفقراء، ويقل الادخار نسبيًا في أول الأمر، إلا أن الادخار المتحقق لدى الأغنياء يتجه إلى الاستثمار بفعل الزكاة، وإلغاء الفائدة على رأس المال، فلا مجال له سوى الاستثمار، ويزداد الاستثمار باستمرار في المجتمع كأثر لنمو السكان، وزيادة الطلب الاستهلاكي نتيجة لتوزيع الزكاة، فتكون الفرصة مواتية للاستثمار المربح بصفة دائمة، ولا تتحقق حالة الركود طويل المدى الذي يتصوره أنصار الفكر التقليدي مع تناقص معدل الربح إلى حد العدم.

كما عرض الكتاب مشكلة التضخم في الاقتصاديات المعاصرة وحدد أسبابها في تضخم الطلب وتضخم النفقات، وبين أنه لا وجود لهما في ظل اقتصاد إسلامي حيث إن خط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي يسير في طريق توفير الضروريات والقدر اللازم من السلع لكفالة مستوى معيشة لائق، والحد من الإسراف والاستهلاك الترفي وتشجيع الادخار والاستثمار،كما أن إصدار النقود محكوم بالقدر اللازم والمناسب لتمويل التعامل في حجم الناتج القومي، كما أن تضخم النفقات لا يحدث في اقتصاد إسلامي لمنع الاحتكار ولمنع الإضرار بالنفس أو المجتمع، ولتدخل الحكومة بجبر أهل الصناعات والحرف والبائعين بالبيع بسعر المثل أو بأجر المثل، (صفحة ٢٩٧).

ونظرًا لما يتميز به الاقتصاد الإسلامي من مرونة الأجور والأسعار ومنع الاحتكار وضبط الإصدار النقدي وتقييد خلق النقود، ومنع الغش والدعاية الكاذبة والإعلان المضلل، فإنه تقل احتمالات حدوث التضخم الركودي، كما أن تكاليف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي أقل منها في الاقتصاد غير الإسلامي، لإلغاء الفائدة على رأس المال، ولانعدام الإنفاق التبذيري والاستهلاك الترفي القائم على الإسراف، ونظرًا لتدخل الدولة في سوق السلع والخدمات لتدعيم أواصر المنافسة التعاونية ومن ثم الحيلولة دون ظهور أرباح احتكارية.

وفيما يتعلق بعلاج مشكلة الانكماش، فإن الاقتصاد الإسلامي به دافع دائم لتساوي الاستثمار مع الادخار، لوجود دعم للقدرة الاقتصادية للمجتمع بصفة مستمرة للوفاء بأعباء لوازم حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل والعرض، ولوجود قواعد ترشيد الإنفاق الاستثماري وتوجيهه نحو سبل الاستثمار التي تكفل تحقيق مصلحة كل من الفرد والمجتمع، من خلال التوسع في الإنفاق العام والإنفاق الخاص (أموال الزكاة والصدقات)، ويمكن أن يرتفع مستوى الطلب الكلي لدرجة تحقق التوازن المنشود بين الادخار والاستثمار عند مستوى مرتفع من الدخل القومي.

وكما هو واضح من العرض السابق، فإن الكتاب أحتوى على وسائل علاج المشكلات الاقتصادية القائمة حاليًا في الاقتصاديات المعاصرة (التضخم، الركود، التضخم الركودي)، وذلك من خلال قواعد وأساليب مستقاة من الاقتصاد الإسلامي، إلا أن الملاحظ أن المعالجة المطروحة لتلك المشكلات لم تفرق بين التحليل الاستاتيكي التحليل الديناميكي، و لم تستشهد بأمثلة تطبيقية من واقع التاريخ الاقتصادي الإسلامي، في حين أنه عرض في بداية الفصل الثاني من الباب المفاهيم المختلفة للاستقرار في ظل ظروف الثبات وفي ظل ظروف النمو، وكان من الملائم عرض مستتبعات هذا التمييز من وجهة نظر السياسات الاقتصادية الإسلامية المختلفة.

وتناول المؤلف في **الفصل الثالث** دراسة موضوع الزكاة والسياسة المالية، وخلاصة هذا الفصل التأكيد على أهمية الاستهلاك الخاص والاستثمار الفردي في الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التوظف وتوازن الاقتصاد، وأن سياسة الإنفاق العام للدولة ومباشرتها للمشروعات الاستثمارية وإتباعها لسياسات ضريبية تتناسب مع حالة الكساد أو التضخم تجعل هاتين المشكلتين قليلتي الحدوث في المجتمعات الإسلامية، كما أن مداهما محدود، وهي نتيجة جوهرية وصحيحة تمامًا، وتوضح دور النشاط الخاص في المجتمع الإسلامي، ودور الدولة في كونها أساسًا تراقب السوق وسلوكيات الأفراد لتمنع الظلم وتحقق العدل في المعاملات وتحمي الثغور وتعلي كلمة الله بالجهاد في سبيله. ويوضح المؤلف دورًا رئيسًا للدولة يتمثل في قيامها بمشروعات استثمارية هامة في مجال استغلال الثروات الطبيعية والمرافق وبعض الضروريات للمجتمع وتقديم حوافز للقطاع الخاص للقيام بهذه المشروعات، وذلك في حدود قدراته المالية والتنظيمية.

أما في جانب الموارد، فقد فرض الإسلام الزكاة والعشور والخراج وغيرها من الموارد محددة القيمة لميزانية الدولة، وحدد مصارفها وأوجه إنفاقها، وجعلها دورية كل عام، كما جعل لها موارد غير محددة تبعًا لاحتياجات المجتمع وظروفه، وبعد استعراض تلك الموارد الأصلية (الزكاة والعشور والخراج....)، عرض المؤلف للموارد الإضافية التي تتطلبها احتياجات المجتمع وظروفه ومنها تمويل المشروعات الاستثمارية على أساس المشاركة في العائد، أو تمويل المشروعات عن طريق القروض أو عن طريق شراء البنك المركزي أسهم تلك المشروعات (أسهم مضاربة، وأسهم مشاركة). فإذا لم تكف الموارد السابقة احتياجات المسلمين، فإن للحكام أن يجبروا الأغنياء على أداء ما يلزم الفقراء من الحاجات الأصلية، أو التعجيل بموارد الزكاة وموارد المشروعات العامة والأموال التي ليس لها مالك معين، وإمكانيات ضغط النفقات والمصروفات العامة للدولة لتقتصر على المستوجب عليها فقط دون إسراف أو تبذير، ولذا فالضرائب قد تمثل حلاً في ذلك الوقت، وأغلب الفقهاء قصرها على ما يحتاجه الإنفاق على رعاية المحتاجين والجهاد قي سبيل الله فقط كما سبقت الإشارة، وهي وجهة نظر سليمة تعكس حرص المؤلف على الالتزام بأحكام الفقه الإسلامي بدقة، وعدم الانزلاق إلى تصور مشكلات لا حل لها إلا بالانفلات من ربقة أحكام الشريعة.

وقد خصص المؤلف **الفصل الرابع** من هذا الباب لدراسة الربا والسياسات النقدية، وهو أحد الفصول المهمة في الكتاب، وقد استخلص فيه المؤلف أن الدولة الإسلامية تتملك المصرف المركزي الذي يقوم بإصدار النقود وفق الاحتياجات الفعلية للاقتصاد القومي، كما تشرف الدولة

على البنوك التجارية بحيث يتحقق تكييف العمل بالمصارف ليتفق مع أحكام الشريعة ويخدم خطط وبرامج التنمية وظروف المجتمع المختلفة.

كما أوضح المؤلف أن السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تستهدف الحد من التضخم والقضاء عليه وتوفير الفرص المناسبة لتوفير المدخرات وزيادة فرص الاستثمار والتنمية بربط معدل التوسع النقدي بمعدل النمو الحقيقي في الناتج الكلي للسلع والخدمات.

أما بالنسبة للطلب على النقود، فإن **الطلب على المعاملات** هو أهم أقسام الطلب على النقود في المجتمعات الإسلامية ومرتبط بحجم الدخل القومي، أما **القسمان الآخران**، فإن الطلب على الاحتياط محدود بكل من الدخل ومقدار النصاب الخاص بالزكاة على النقود، **والثاني**، الطلب بدافع المضاربة، وهو يعتبر محدودًا، ويعتمد على معدلات المشاركة في الربح.

وقد استعرض المؤلف –بعد ذلك– أساليب السياسة النقدية وإمكانية استخدامها في الاقتصاد الإسلامي، فاستبعد سياسة سعر الفائدة الربوية لحرمة الربا في الإسلام، "والبديل هو المشاركة في الأرباح والخسائر على توظيف الأموال في الاستثمار، ويمكن التأثير فيها عن طريق زيادة نسبة العائد الموزع على المدخرين أو تخفيضها، ويبيح الإسلام ذلك مع التراضي، على أن يبحث عن كيفية تمكن الشركاء من الحصول على أرباحهم عندما تزول الظروف التي استدعت حجزها عنهم"، ويمكن تسمية هذه السياسة بسياسة نسبة الأرباح الموزعة.

هذا ولا نتفق مع المؤلف في هذا الرأي الذي يعطي للدولة حق التدخل في نسبة الأرباح الموزعة بحسب رغبتها في زيادة أو تخفيض حجم وسائل الدفع، فالعبرة تكون بإنفاق الزكاة، ولذا يتعين أن تترك هذه النسبة للاتفاق بين البنك والمدخرين على أن يتم التأثير في قدرة البنوك على التوظيف بوسائل أخرى، وهو ما يعني بصورة غير مباشرة رفع أو خفض نسبة العائد المحقق والموزع تبعًا لذلك.

كما تناول المؤلف سياسة السوق المفتوحة وقصرها في الاقتصاد الإسلامي على بيع وشراء الأوراق المالية المباحة وغير الربوية، سواء كانت أسهم مضاربة أو مشاركة أو تسييل شهادات القروض الحكومية من قبل البنوك التجارية، وهو رأي صائب دون شك، ويفيد وجود محاذير شرعية في التعامل الحالي في أسواق الأوراق المالية التقليدية (البورصات). وبالنسبة لسياسة الرصيد النقدي، فإن المؤلف يرى أن إمكانية الأخذ بهذه السياسة تقل، بل إن البعض يرى أنها تنعدم تمامًا

لوجوب إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بودائعها كلها، أي أن نسبة الرصيد النقدي ١٠٠٪، ويقترح المؤلف الاستفادة من هذه السياسة بتمكين تقديم التمويل قصير الأجل والقروض الحسنة من الودائع تحت الطلب، وهو اقتراح مقبول، خاصة وأن المؤلف يرجح أن مدى التضخم أو الانكماش في الاقتصاد الإسلامي يكون محدودًا.

وقد تناول المؤلف بعد ذلك مجموعة من السياسات الكمية التي يمكن الأخذ بها في اقتصاد إسلامي مثل، تحديد حجم الائتمان المقدم من البنك بنسبة من رأسماله أو تحديد الودائع لديه بنسبة من رأسماله، وتقييد الاقتراض من البنك المركزي وتحديد نسب الزيادة في الأصول أو تغيير حجم الودائع الحكومية لدى البنك المركزي أو البنوك التجارية، بالاضافة إلى الأساليب الكيفية أو النوعية التي تستهدف التحكم في أنواع معينة من القروض أو التسهيلات، وأخيرًا الأساليب المساعدة (مثل الإقناع الأدبي والتعليمات الملزمة والرقابة من قبل البنوك المركزية والجزاءات على البنوك التجارية).

ويتبين من استعراض أساليب السياسة النقدية المقترحة من جانب المؤلف، أنها تتسم بالشمولية، وأنه يمكن الأخذ بالكثير منها في ظل نظام اقتصادي إسلامي، كما يتضح توافر رؤية واضحة لدى المؤلف عن كل من تلك الأساليب، حيث قدم رأيه في كل أداة ومدى فاعليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي، وإن كان غياب النموذج التطبيقي للاقتصاد الإسلامي يحول دون التحقق من فاعلية هذه الأدوات عمليًا، ومن ثم دقة وسلامة التحليلات والنتائج المستخلصة.

وفي **الباب السادس**، تناول المؤلف سياسات الاستثمار والنمو وتوازن الصناعات، حيث أبرز أن استراتيجية التنمية في الإسلام تتميز بكونها تناسب تمامًا مجتمعاتها، وتنبع من معتقداتها وقيمها، وأنها تنمية تكرم الإنسان ولا تضحي به، وتوفر الحوافز المادية لبذل أقصى جهد في عمارة الأرض وتنمية الاقتصاد بإتاحة الملكية ورعايتها، فضلاً عن أنها تتصف بالتوازن والتزامن بين مختلف القطاعات والصناعات...، وأن لها دورًا في ترشيد الاستهلاك وتنمية المدخرات، خاصة أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد متنام ومتطور لا تواجهه الأزمات، وإن حدثت فتكون طارئة وأقل حدة وأيسر علاجًا، وهي كلها لا يمكن الخلاف حولها أو التقليل من فاعليتها.

وفي **الفصل الثاني** من الباب عرض المؤلف جوانب سياسات الاستثمار الإسلامية، حيث أبرز دعم الدولة للاستثمار الخاص بوسائل عديدة، ودور الاستثمار الحكومي في مجالات استغلال الثروات الطبيعية والمرافق والضروريات التي لا غنى عنها للمجتمع، وأن التمويل الخارجي في ظل

الأوضاع الحالية يكون محدودًا لأن التسهيلات الائتمانية بفوائد محرمة في الشريعة، ويتعين استخدام وسائل مباحة شرعًا مثل شراء المعدات والآلات لأجل، والأفضل هو اعتماد المسلمين على الاكتفاء الذاتي كما تناول المؤلف أولويات التنمية بالتركيز على إنتاج الضروريات ثم الحاجيات فالتحسينات، وضرورة توفير الظروف لحسن استخدام الموارد، وأبرز دعوة الإسلام إلى تعلم كافة فنون الإنتاج واستخدام أفضلها.

وقد خصص المؤلف **الفصل الثالث** للتخطيط، واعتبره من المصالح المرسلة التي يمكن الأخذ بها لتحقيق مصلحة، وبهذا يمكن للمجتمع الإسلامي الأخذ به، ويؤكد المؤلف على أن التخطيط الذي يناسب المجتمعات الإسلامية هو التخطيط التأشيري وليس الإلزامي، وهو تخطيط قائم على مجموعة مبادئ عامة أهمها التعاون والتنسيق، والمتابعة والرقابة، كما أنه لا يتعارض مع إمكانيات تطبيق السياسات الاقتصادية الإسلامية سالفة الذكر (المالية والنقدية والاستثمارية...)، وقد جاء هذا الفصل مقتضبًا إلى حد كبير، وكان يتطلب مزيدًا من الإسهاب لتأكيد دور الدولة في تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم للاستثمار الخاص، ولضمان التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، ولمنع حدوث أي انحراف عنها، في حالة عدم التزام الأفراد بالقيم الإسلامية في المعاملات، وذلك من خلال تفصيل أدوات التخطيط المقترح استخدامها في هذا الشأن.

كما خصص المؤلف **الفصل الأخير** في هذا الباب للسياسات الزراعية والتجارية فأوضح أن الإسلام -في مجال السياسة الزراعية- يأخذ بالأساليب التي تهدف إلى تحقيق عدالة توزيع الدخل في المجتمع، بشرط أن تكون متسقة مع أحكام الشريعة، بحيث تستبعد سياسة التحديد الإداري أو الجبري للأسعار، مع إمكانية الأخذ بسياسة الدعم وبالضرائب بشروط خاصة تتحدد في ضوء تحقيق المصلحة العامة، وبعد أخذ رأي أهل المشورة والاختصاص.

وترد على معالجة المؤلف لموضوع السياسات الزراعية في الإسلام الملاحظات التالية:

* يذهب المؤلف في مستهل الفصل إلى ضرورة الأخذ بالتدخل الحكومي في النشاط الزراعي (صفحة ٤٩٩)، بينما أثبتت التجارب فشل التدخل الحكومي في الزراعة على وجه الخصوص، ويحسن بنا أن نذكر بأن أول تراجع لحكومات الدول ذات النظم الاشتراكية عن التدخل في النشاط الاقتصادي كان في قطاع الزراعة، حيث كانت بداية الأخذ بسياسات التحرر الاقتصادي وإطلاق قوى السوق والحافز الفردي، مما يثبت عدم ملاءمة الرأي الذي ذهب إليه المؤلف.

* ذكر المؤلف أنه سيركز اهتمامه في مناقشة الموضوع من جانبين هما: **سياسات التنمية الزراعية، وسياسات الأسعار والدخول**، ومع ذلك جاءت معالجته لهذين الجانبين مختصرة، حيث لم يتعرض لتلك السياسات بالتفصيل واكتفى بالإشارة فقط إلى حالات تدخل الدولة في تسعير الحاصلات الزراعية، في حين أنه كان عليه مناقشة قضايا أخرى ترتبط بهذا القطاع ولا تقل أهمية عن قضية التسعير، مثل، موقف الإسلام من التسويق الزراعي، ومن التأمين على المحاصيل ضد المخاطر الطبيعية، وسياسات تشجيع الطلب على الحاصلات الزراعية، بل إن قضية استصلاح الأراضي لم تحظ باهتمام يذكر من جانب المؤلف، الذي اكتفى بالقول إنها متروكة لظروف كل دولة، بينما أورد في الباب الأول تقسيم الأموال الثابتة ومنها الأراضي البور أو الصالحة للاستغلال الزراعي بالاستصلاح والاستزراع، وذكر جواز اقتطاع بعض الأراضي للزراعة لبعض الأفراد إذا كان في ذلك مصلحة بحيث لا يضر بكافة المسلمين، وقد كان في إمكان المؤلف الاستفادة من تلك الآراء وإثراء البحث في هذا الموضوع الهام، خاصة باعتباره وسيلة هامة للعمارة ولتوفير فرص العمل للشباب، وبالتالي رفع مستوى معيشتهم والاستفادة من طاقاتهم.

وفي مجال **السياسات التجارية الإسلامية**، فقد ذكر المؤلف أنها تقوم على تحقيق التكامل الاقتصادي داخل العالم الإسلامي، وقيام التبادل التجاري وتبادل المنافع الاقتصادية والعلمية مع مختلف دول العالم، على أساس المعاملة بالمثل، والتأكيد على حرية الأفراد في ممارسة التبادل التجاري الخارجي في إطار مصلحة المجتمع مع قيام الدولة، بالرقابة، والإلزام في جميع الأحوال بالقواعد المنظمة للتبادل التجاري في الإسلام بما تتضمنه من سيادة الثقة والصدق في التعامل، وهي آراء صائبة دون شك وإن كانت تحتاج إلى مزيد من العرض والتحليل مع الاستشهاد بتجارب عملية من واقع التاريخ الاقتصادي الإسلامي.

٤ - ملاحظات حول الكتاب

يتناول الكتاب -كما سبقت الإشارة- موضوعًا ذا أهمية متزايدة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، وذلك نظرًا لتعاظم درر السياسات الاقتصادية في مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها مختلف النظم الاقتصادية المعاصرة.

ويتميز الكتاب بالشمول، فهو يتعرض لمختلف أنواع السياسات الاقتصادية من سياسات لتنظيم المنافسة وتنظيم المنظمات الاقتصادية، وسياسات العمل، وسياسات الملكية والدخل... إلى

سياسات الاستقرار، وسياسات الاستثمار والنمو، فهو يتضمن مجموعة عريضة متنوعة من السياسات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى، فإن الكتاب يمتاز بالتسلسل المنطقي والترابط العضوي بين أجزائه، دونما إحساس بفجوة بين الموضوعات التي يتناولها.

ومع ذلك فإن هناك مجموعة من الملاحظات التي ترد على الكتاب، نذكر أهمها في الآتي:

(أ) يتناول الكتاب دراسة السياسات الاقتصادية في الإسلام من خلال وجهة النظر المقارنة مع السياسات المتاحة في النظم الاقتصادية الأخرى، ففي جميع الأبواب والفصول، نجد أن المؤلف يبدأ أولاً بتناول مفهوم وأنواع السياسة الاقتصادية ودورها في النظم الاقتصادية الوضعية، ثم يحاول أن يتلمس وجودها في الاقتصاد الإسلامي، وفي رأينا، أن هذا الأسلوب ليس هو الطريقة المثلى للدراسة والتعرف على أنواع ومجالات ومدى عمل السياسات الاقتصادية في الإسلام. حيث إن الإسلام قد سبق في تنظيماته الاقتصادية كافة النظم الاقتصادية الوضعية، وإنما الطريقة المناسبة، تتطلب تأصيلاً للسياسات الاقتصادية في المنهج الإسلامي من ذات قواعد وأسس النظام الإسلامي، وبعد التوصل إلى مجموعة السياسات الاقتصادية المنبثقة من السياسة الشرعية في الإسلام، يمكن بعد ذلك، وفي مرحلة تالية مقارنتها بغيرها من النظم الوضعية باعتبارها نظمًا لاحقة؛ إذ يلاحظ أن الإسلام باعتباره دينًا منظمًا لشؤون الحياة جميعها، وبوصفه شريعة تمزج الأخلاق بالسلوك بالعقيدة في بوتقة واحدة، فقد نجد أدوات للسياسات الاقتصادية الإسلامية في مجالات بعيدة -أو قد تبدو بعيدة- عن التعامل الاقتصادي، ولهذا فإن الطريقة التي سار عليها الكتاب سيترتب عليها -في تقديرنا- عدم القدرة على حصر أنواع وأدوات السياسات الاقتصادية في الإسلام، من وجهة نظر التحليل المقارن.

(ب) لم يتضمن الكتاب عند استعراض السياسات الاقتصادية في الإسلام أية إشارة إلى تطبيقات عملية للسياسات المطروحة عبر تاريخ المجتمعات الإسلامية، ومن ثم لم يبرز الجانب التطبيقي للسياسات الاقتصادية الإسلامية وفاعليتها عملاً في مواجهة القضايا الاقتصادية. فبدون شك، لقد مر المجتمع الإسلامي -أيام دولته الواحدة- بمجموعة من المشاكل والأزمات الاقتصادية العارضة والكوارث، وأمكن للنظام الإسلامي من خلال سياساته وأدواته الخاصة التغلب على الكثير منها، ولو كان الكتاب قد تعرض لأمثلة عملية من واقع التاريخ الاقتصادي الإسلامي لأصبحت فائدته أشمل وأعم خاصة بالنسبة لصانعي القرارات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية الذين تنحصر اهتماماتهم في الجانب التنفيذي أو العملي.

(جـ) يعتمد الكتاب على أسلوب السرد والتأكيد للمعلومات الاقتصادية، دون تدعيم ذلك بافتراض نماذج اقتصادية تمثل مجتمعات إسلامية ملتزمة بأحكام الإسلام، وأخرى مثلاً تلتزم ببعض الأحكام -كما هو الغالب الآن في الدول الإسلامية، ومحاولة تحليل آثار استخدام السياسات الاقتصادية التي تضمنها الكتاب في علاج المشكلات التي تواجه تلك النوعيتين من المجتمعات، على سبيل المثال، دراسة أثر الزكاة في تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمعات، وتقدير حصيلتها بالنسبة لمجتمع معين، ومقارنتها بحصيلة الضرائب، ومدى تأثير صرفها على مصارفها الشرعية في علاج مشكلة الفقر أو انخفاض مستوى المعيشة للأفراد... الخ، ثم مقارنة أنواع ومعدلات الزكاة بأنواع ومعدلات الضرائب السائدة في المجتمعات المتقدمة (أمريكا وأوروبا مثلاً) والمقارنة بين مزايا كل نوع من الزكاة والضرائب... الخ، ومحاولة تطبيق واختبار صحة هذا المنهج بالنسبة للسياسات الأخرى مثل السياسات المالية في الإسلام، وقواعد الميزانية في الإسلام ودورها في الحد من عجز الموازنة العامة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، بمعنى آخر محاولة الاقتراب من المشكلات الاقتصادية المعاصرة عن طريق استخدام السياسات الاقتصادية المقترحة في الكتاب، والتعرف على آثارها التطبيقية في علاج تلك المشكلات.

(د) لم يتناول الكتاب عند عرض جوانب القضية المطروحة كافة الآراء الفقهية بشأنها والأسانيد التي اعتمد عليها أصحاب كل رأي فيها، سواء كان نصًا من كتاب أو سنة أو إجماع أو رأي صحابي، أو بالاعتماد على تحقيق مصلحة معتبرة من الشرع ومحاولة الترجيح بين تلك الآراء واختيار الأنسب أو الأكثر مناسبة للظروف والأوضاع الحالية لمجتمعاتنا الإسلامية، ومثال ذلك دور الدولة في الإسلام من القيام بنشاط استثماري بمعنى إنشاء وتملك المشروعات، وما هي ضوابط هذا الدور وحدوده؟، وما هي مصادر تمويل تلك المشروعات والآراء الفقهية في هذا الخصوص، والأدلة التي تستند عليها ومناقشتها والتعرف على طريق كل فريق من الفقهاء... الخ.

(هـ) هناك بعض العبارات غير الدقيقة الواردة في الكتاب مثالها، في ص١٥، يقول المؤلف، (ونظرًا لعدم اتخاذ تلك السياسات أشكالاً، محددة بعد في صورة فكر اقتصادي منظم وحديث لقصور الاجتهاد في هذا المجال...) والصحيح أن هناك سياسات اقتصادية إسلامية اتخذت في الماضي -طيلة الدولة الإسلامية الواحدة ولقرون عديدة- أشكالاً محددة، وتم استخدامها بالفعل لتحقيق المقاصد الشرعية في تلك المجتمعات.

وفي (صفحة ١٠٠) يقول المؤلف "ولا يضع الإسلام قيودًا على المنشآت الاقتصادية تتعلق بمجموعها أو مداها، كما لا يحدد لهذه المنشآت أشكالاً معينة..."، والصحيح أن الإسلام يحدد إطارًا عامًا في بعض الأحيان، ويضع في أحيان أخرى أشكالاً محددة مثل شركة المضاربة وشركة العنان وشركة المفاوضة....، ويلزم أن يتم تنظيم المنشآت الاقتصادية بحيث تصير وفق تلك الأشكال الواردة أو لا تخرج عن قواعدها وأحكامها.

٥ - ملاحظات شكلية

تناولنا فيما سبق، عرض وتقييم الكتاب من الناحية الموضوعية، ونورد فيما يلي بعض الملاحظات على الكتاب من حيث الشكل والترتيب والاقتباس من المصادر.

(أ) اعتمد المؤلف في ترتيب محتويات الكتاب على تقسيمه إلى أبواب وفصول، وكان الأجدر أن يقسم الفصول إلى مطالب، والمطالب إلى مباحث، على أن يخصص كل مبحث لبحث فكرة أو تناول عنصر من عناصر موضوع الفصل، وذلك تحقيقًا للترابط العضوي للمادة العلمية، ولضمان تغطية أشمل لجميع جوانب وجزئيات موضوع وقضايا الكتاب.

وقد ترتب على الاقتصار على تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول فقط، أن تضمنت بعض الفصول مجموعة متنوعة ومتناثرة من الأفكار والعناصر التي تفتقد الترابط العضوي فيما بينها، علاوة على انخفاض الوزن النسبي -في عدد الصفحات- لبعض العناصر الأساسية الهامة، ومن ثم تباينت أعداد الصفحات بين كل فصل وآخر، فبينما وصل عدد صفحات بعض الفصول إلى نحو (٤٠) صفحة، لم تتجاوز أعداد الصفحات لفصول أخرى (٥) صفحات "مثل الفصل الثاني من الباب الثاني..".

(ب) جاء الكتاب خاليًا من التمهيد المناسب لكل باب أو فصل، وهو أمر ضروري لعرض سريع لمحتويات وقضايا الباب أو الفصل، ولتهيئة ذهن القارئ دونما شعور بالانتقال المفاجئ من موضوع لآخر.

(جـ) تضمنت الهوامش الواردة في نهاية كل باب مجموعة كبيرة من الكلمات الإنجليزية المقابلة لبعض الكلمات العربية، وهو ما لا داعي له، لأنها لا تتناول تعبيرات أو مصطلحات فنية متخصصة، وإنما هي كلمات عادية مثل (السياسة الاقتصادية، السياسة المالية... الخ)، ولم تتضمن تلك الهوامش

توضيح مفاهيم لبعض المصطلحات الفنية، أو لتقديم مزيد من العرض لقضية أو فكرة لا يسمح السياق العام للمتن الأساسي للكتاب بالاستطراد فيها، ومن ثم يكون تناولها الملائم في الهامش.

(د) احتوى الكتاب على أخطاء مطبعية باللغة العربية والإنجليزية ولن نضرب أمثلة لها اختصارًا.

(هـ) بالنسبة للاقتباس من المصادر، فالكتاب لا يذكر معلومات كافية عن المصادر التي رجع إليها، وخاصة اسم الناشر، أو جهة وسنة الطبع، ومثال ذلك (في صفحة ٥٥) "**الشاطبي** – الموافقات– جـ ١– ص، دون ذكر اسم الناشر أو جهة الطبع، أو **فتح القدير** –الشوكاني– بدون ذكر جهة الطبع أو الناشر، وفي صفحة (١٤٤)، يذكر **السيوطي**، الجامع الصغير، دون ذكر رقم الصفحة أو الجزء، وفي صفحة (١٤٣) المصدر رقم ٣، يذكر "أبو زهرة، عبد السميع المصري، شوقي الفنجري" فقط دون ذكر أسماء المصادر، وفي صفحة (١٤٢)، رقم (٤٦) مصطفى الزرقا فقط دون ذكر اسم المصدر.

(و) وردت الآيات القرآنية في الكتاب دون ضبط أو تشكيل.

(ز) يلاحظ كثرة التكرار لنفس الأفكار في أكثر من موضع، كما تكررت صفحات بكاملها في أكثر من موضع، فالصفحات (٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠) تكررت في الصفحات (٥١٢، ٥١٣، ٥١٤)، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

ملاحظة ختامية

رغم ما سبق من ملاحظات، فمن الواضح أن المؤلف قد بذل جهدًا طيبًا مشكورًا في معالجة موضوع السياسات الاقتصادية في الإسلام، ورغم اتساع الموضوع وتشعب جوانبه وتعدد أبعاده، واتسمت الآراء المطروحة في الكتاب بالدقة الموضوعية سواء من الوجهة الشرعية أو العلمية، ونرى أن هذا الكتاب يمثل إثراء للمكتبة الإسلامية، وأن هناك طائفة عريضة من الأفراد يمكنهم الاستفادة مما طرح فيه من أفكار وموضوعات، ونخص بالذكر طلاب كليات التجارة والاقتصاد وطلاب الدراسات التمهيدية العليا في الاقتصاد الإسلامي، فضلاً عن الجمهور المثقف غير المتخصص، كما يمكن أن يستفيد من الكتاب المتخصصون باعتباره مرشدًا عامًا لطبيعة وأنواع السياسات الاقتصادية في الإسلام، وإن لم يكن كتابًا تحليليًا بالمعنى العلمي الدقيق.